أزمة تسويق الحمضيات وتكرار سيناريو الصعوبات

الخلف لـ«الوطن»: تسويق الموسم الماضي مقبول ونطمح لزيادة الكميات في الموسم القادم

العقاد لـ«الوطن»: أجور البرادات المرتفعة تعيق التسويق وتضعف القدرة على المنافسة

رامز محفوظ

الحديث عن أزمة تسويق الحمضيات ليس وليد اللحظة أو حالة آنية إنما هو حديث يتكرر في كل موسم بين المعنيين في الحكومة في محاولة لإيجاد حلول ومقترحات لتجاوز هذه الأزمة التي يدفع ثمنها الفلاح، ويبقى السؤال هل سيتكرر سيناريو أزمة التسويق هذا العام أم تترجم المقترحات والحلول الحكومية إلى أفعال على أرض الواقع؟

رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن تسويق الحمضيات بالمجمل سواء داخلياً أم خارجياً خلال الموسم الماضي كان جيداً ومقبولاً ونطمح أن تزداد الكميات المسوقة خلال الموسم القادم، وأنه تم تسويق أكثر من ١٠٠ ألف طن من الحمضيات إلى الأسواق الخارجية، وهذه الرقم يعتبر جيداً قياساً للمواسم السابقة كما أن أسعار الحمضيات كانت مقبولة للفلاح ومربحة، موضحاً أن الحمضيات سوقت خلال الموسم الماضي إلى العراق وروسيا ودول الخليج.

وأشار إلى أن الكميات التي سوقت إلى المؤسسة السورية للتجارة لم تتجاوز ٥ آلاف طن، علماً أن خطة المؤسسة كانت تسويق أكثر من ٢٠ ألف طن حتى إنه من ضمن هذه الكمية هناك ١٠٠٠ طن سوقت إلى العراق كمقايضة مع منتج آخر وهذا الأمر كان عبارة عن اجتهاد من المؤسسة.

ولفت إلى أن الحكومة بذلت خلال الموسم الماضي جهوداً كي لا يحصل تأخير أو عوائق للبرادات السورية عند الحدود مع العراق ودول الخليج وكان هناك نوع ما من تيسير الأمور، كما عملت على تأمين سيارات تابعة للسورية للتجارة وجهات أخرى حكومية لتسويق الحمضيات من الحقول.

وأوضح أن وزارة الصناعة استجرت خلال الموسم الماضي بحدود ٥ آلاف طن وكان المفترض أن تستجر أكثر من هذه الكميات باعتبار أن معاملها بحاجة لكميات أكبر، حيث تعهد وزير الصناعة باستجرار كميات أكبر خلال الموسم القادم.

وذكر أن الوزراء المعنيين وعدوا خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً بتلافي أي تقصير قد يحدث بتسويق الحمضيات للموسم القادم، وبأن يكون التسويق سواء خارجياً أم داخلياً للموسم القادم مختلفاً عن المواسم السابقة.

وأشار إلى أن تقديرات الإنتاج للموسم القادم بحدود ٦٥٠ ألف طن في حين أن الإنتاج خلال الموسم الماضي كان بحدود ٨٥٠ ألف طن والسبب في انخفاض الإنتاج الظروف الجوية السيئة والبرد الذي أثر في الثمرة، معتبراً أن السوق المحلية قادرة على استيعاب نصف إنتاج موسم الحمضيات القادم.

وقال: المنتج السوري من الحمضيات مختلف عن المنتج المصري والتركي والإيراني وهو منافس لها ومرغوب به لدى الأسواق الخارجية وخصوصاً السوق العراقية، مشيراً إلى أن روسيا استجرت خلال الموسم الماضي من الحمضيات كامل إنتاجنا من البرتقال الماوردي.

بدوره لم يكن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد متفائلاً بتحسن تسويق الحمضيات خلال الموسم القادم كما وعد المعنيون في الحكومة خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً، لافتاً إلى وجود عوائق في كل موسم لتسويق الحمضيات، وأن كل عام هناك تراجع بالتسويق بدلاً من التقدم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العقاد أن من أبرز ما يعيق عملية التسويق خارجياً أجور البرادات المرتفعة وعدم القدرة على منافسة دول الجوار مثل تركيا وإيران ومصر لانخفاض أسعارها مقارنة بالحمضيات السورية، موضحاً أن أجرة البراد من سورية إلى العراق اليوم بحدود ١٣ ألف دولار في حين أن أجرة البراد من إيران أو تركيا بحدود ٣ آلاف دولار كما أن أسعارها أرخص من السورية.

ولفت إلى أنه نتيجة للخسائر الكبيرة وصعوبات تسويق الحمضيات يتجه مزارع الحمضيات حالياً نحو الزراعات الاستوائية مثل الأفوكادو والمنغا والموز كبديل عن الحمضيات لأنها تحقق مردوداً جيداً وأفضل له.

بـ٢٧,٢ مليار ليرة.. البنوك تحصد المرتبة الأولى في تداولات سوق دمشق خلال تموز

الوطن

كشف تقرير سوق دمشق لـلأوراق المالية عن شهر تموز أنه بلغ حجم التداول مع الصفقات الضخمة ما يقرب من ٩,٣ ملايين سهم، بقيمة إجمالية مقدارها ٣١,٢ مليار ليرة سورية موزعة على ٨,٨٣١ صفقات، مقارنة مع حجم تداول ٤,٤ ملايين سهم في حزيران، بقيمة إجمالية مقدارها ٢١ مليار ليرة سورية موزعة على ٥,٨٣٣ صفقات.

وأشار التقرير إلى أنه تم تنفيذ ١٢ صفقة ضخمة في تموز بحجم تداول يبلغ ٢ مليون سهم وبقيمة إجمالية تقارب ٦,٢ مليارات ليرة سورية، في حين تم تنفيذ ٧ صفقات ضخمة في شهر حزيران بحجم تداول يبلغ ٥٨٦ ألف سهم وبقيمة إجمالية تقرب من ٤,٥ مليارات ليرة سورية.

ولفت التقرير إلى أنه أغلق مؤشر الأسهم المثقل بالقيمة السوقية DWX لشهر تموز على ٧٨,٣٠٦ نقطة مرتفعاً بحوالي ١٦٢١ نقطة عن حزيران، أي بتغير نسبته ٢,١ بالمئة، وأغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX لتموز على ١٢,٧٦٢ نقطة مرتفعاً بنحو ٤٦٥ نقطة عن حزيران، أي بتغير نسبته ٣,٨ بالمئة.

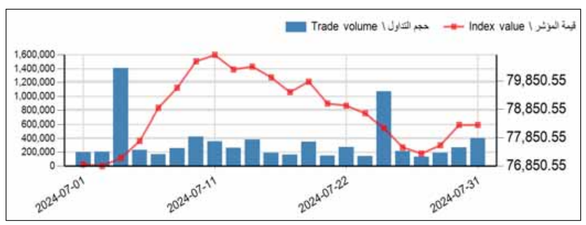

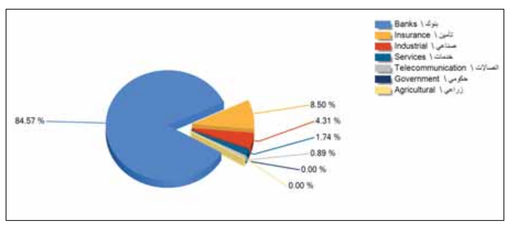

وأوضح أنه أغلق مؤشر الأسهم الإسلامية المثقل بالقيمة السوقية DIX لتموز على ١,٤٦٠ نقطة مرتفعاً بنحو ٨٢ نقطة عن حزيران، أي بتغير نسبته ٥,٩ بالمئة.

ووفقاً لتقرير سوق دمشق فقد بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال تموز ما يقرب من ٤٢١,٣ ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو ١,٤ مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٢٢ جلسة تداول خلال هذا الشهر، مقارنة مع ١٦ جلسة في شهر حزيران ومتوسط حجم تداول ٢٧٦,٣ ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو ١,٣ مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

وأشار التقرير إلى تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٢٧,٢ مليار ليرة سورية أي ما نسبته ٨٧ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال الشهر.

القطاع	قيمة التداول* Traded Value	النسبة % Percentage %
بنوك	21,121.10	84.57
تأمين	2,121.94	8.50
صناعي	1,075.78	4.31
خدمات	435.18	1.74
الاتصالات	222.15	0.89
حكومي	0.00	0.00
زراعي	0.00	0.00
المجموع	24,976.15	100 %
Total		

عقوبة شهرية للموظفين

محاولة قبض الراتب من الصرافات!!

نورمان العباس

يبدو أن العثور على صراف آلي مُلئ بالنقود أصبح بمنزلة الفوز بالجائزة الكبرى للموظف السوري هذه الأيام، فعلى الرغم من أن المتقاعدين يفترشون الشوارع في الصباح الباكر، منتظرين بفارغ الصبر، على أمل أن يفتح لهم أحد الصرافات باب الخير، ليكتشفوا بعد صراع طويل أن الصرافات «مفلسة»، وحتى إذا تمكنوا من انتزاع رواتبهم بشق الأنفس، فالراتب بالكاد يغطيهم لبعض الالتزامات في رحلة العودة إلى المنزل.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق فرع درعا مجدي الجاموس، أوضح لـ«الوطن» أن سياسة حبس السيولة هي «سياسة مرحلية» تم تبنيها لمعالجة العجز في فترة معينة، ولكنها لا تصلح كسياسة دائمة على المدى الطويل، لأنها تعالج العجز بشكل مؤقت من دون حل جذري، فسياسة حبس السيولة والاحتفاظ بالأموال مجمدة في البنوك تقلل من فرص الاستثمار مما قد يؤدي إلى تراكم الأزمات المالية، مؤكداً أن الحل بدعم الإنتاج، وأن عدم إعطاء الحرية للقطاع المصرفي لمزاولة نشاطه الحقيقي سيؤثر سلباً في المساهمة في خلق الإنتاج، لأن القطاع المالي يلعب دوراً كبيراً في منح القروض للمستثمرين للقيام بعمليات إنتاجية.

العقاري يرفع سقف السحب اليومي إلى ٦٠٠ ألف ليرة

ورأى الجاموس أن الصعوبات التي يواجهها الموظفون في الحصول على العجز والفشل في إدارة القطاع المالي الذي يعتبر أساساً لنهوض الاقتصاد.

وفيما يتعلق بتحديد سقف سحب الموظفين من المصارف الخاصة بـ٢٠٠ ألف ليرة رغم العمولات المرتفعة التي تتقاضاها، أكد الجاموس أنه لا يوجد قانون يمنع الموظف من الحصول على راتبه كاملاً، لكن هناك غياب الرقابة على عمل المصارف على الرغم من توفر السيولة النقدية.

وشدد على أهمية فتح فروع لمصارف خاصة في المناطق التي لا قدرة على فتح مصارف حكومية فيها، مشيراً إلى أن محافظة درعا، التي يبلغ عدد سكانها نحو مليون ونصف المليون، تحتوي فقط على صرافين خاصين في وقت يمكنها استيعاب ستة بنوك خاصة على الأقل.

ورأى الجاموس أن الخدمات المصرفية في سورية حالياً تعتبر في أدنى مستوياتها، وكذلك توقعات العملاء.

في سياق متصل كشف المدير التقني في المصرف العقاري سميع حمود عن رفع سقف السحب اليومي عبر الصرافات الآلية التابعة للمصرف إلى ٦٠٠ ألف ليرة سورية.

ويؤكد «العقاري» أنه يتم العمل على توريد ٢٠٠ صراف آلي جديد وأنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية وأنه تم الربط مع صرافات المصرف التجاري السوري.

وعلى التوازي الربط مع المصارف الخاصة (صرافات البنوك الخاصة) التي أيضاً هي في الخدمة ويمكن لحاملي بطاقة المصرف العقاري استخدامها على صرافات التجاري السوري والمصارف الخاصة العاملة ومع الاستمرار في التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.

رغم رفع أجور الاتصالات للمرة الثانية خلال العام لا تحسن بجودة الإنترنت؟!

وزير الاتصالات الأسبق لـ«الوطن»: لأن الكبل المستخدم لنقل الإنترنت إلى المنزل من النحاس يسبب تخامد الإشارة

مشروع لربط الإنترنت عن طريق أكبال فايبر في دمشق لتحقيق سرعات عالية

الوطن

تحت ذريعة ارتفاع الكلف التشغيلية والنفقات المالية الكبيرة اللازمة لتقديم ونشر خدمات جديدة وبهدف ضمان استمرار تقديم الخدمات أصدرت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد للمرة الثانية على التوالي خلال العام الحالي، قراراً يقضي بتعديل أسعار خدمات الاتصالات، ففي مطلع شهر آذار تمت الزيادة بنسبة ٣٥ بالمئة على أسعار خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة، وتمت مطلع الشهر الجاري زيادة أخرى تتراوح بين ٣٠ و٣٥ بالمئة، والسؤال الذي يتداوله السوريون، لماذا لم تترافق هذه الزيادة مع تحسن جودة الإنترنت والخدمات المقدمة كما وعدت الهيئة؟

وزير الاتصالات الأسبق الدكتور محمد الجلالي بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب بعدم تحسن جودة الإنترنت الثابت مقارنة بالإنترنت الفضائي أن الكبل المستخدم بنقل الإنترنت إلى المنزل هو من نوع النحاس وجودة الوصل من أكبال النحاس في أغلب الأحيان لا تكون جيدة وتسبب تخامد الإشارة، لذا يشعر المشترك بأن جودة وسرعة الإنترنت سيئة، مشيراً إلى أن ربط الإنترنت في معظم دول العالم أصبح عن طريق أكبال فايبر بدلاً من النحاس، لذا تكون سرعة وجودة الإنترنت أفضل في هذه الدول.

وأشار إلى أن وجود مشروع لربط الإنترنت عن طريق أكبال فايبر في مدينة دمشق بهدف تحقيق سرعات عالية، وطبعاً سيستخدم للشركات والمؤسسات وليس لمشتركي الإنترنت لأن تكلفة هذا النوع من الربط يعتبر مكلفاً للمشترك.

ولفت إلى أن جودة الإنترنت الثابت جيدة في بعض المناطق لكنها متراجعة في مناطق أخرى والسبب أن وصل الإنترنت للراوتر يكون غير جيد.

ورأى أن هناك أسباباً موضوعية لرفع أجور خدمات الإنترنت أبرزها التضخم وتدهور سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وغيرها بشكل كبير كما يستدعي ضرورة رفع أجور خدمات الاتصالات بهدف تغطية التكاليف الكبيرة، موضحاً أنه من أجل الحصول على خدمة الإنترنت يتم دفع الأموال بالقطع الأجنبي ولا نحصل عليها مجاناً.

وكان مدير عام الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي قد أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة وافقت على تعديل خدمات الاتصالات الثابتة بعد دراستها للنفقات المالية الكبيرة التي تتحملها الشركة السورية للاتصالات لتقديمها ونشرها للخدمات الجديدة، وتوريدها لبوابات الإنترنت وتوزيعها على المحافظات، بهدف تخديم المدن والمناطق الريفية بخدمات الإنترنت، وذلك بالتوازي مع توسيع مفاصل الشبكة الداخلية من جهة، والعمل على توسيع البوابة الدولية من جهة أخرى، بما يضمن تقديم الخدمة بشكل مقبول وجيد للمشتركين، إضافة لزيادة قدرة السورية للاتصالات على تخديم المناطق المتضررة من الإرهاب بخدمات الاتصالات والإنترنت وإعادة تأهيل المراكز الهاتفية بهذه المناطق لتشجيع الأهالي للعودة لمنازلهم في هذه المناطق.